الدبلوماسية المائية كنهج لإدارة نهر الراين

Water diplomacy as an approach to managing the Rhine River

* ط.د. سلامي حسينة
جامعة الجزائر1 - مخبر حقوق الإنسان والقانون الإنساني – دولة الجزائر
البريد الإلكتروني sellami.hassi35@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2024/12/07	تاريخ القبول: 2025/04/10	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص :

تهتم هذه الدراسة البحثية ببيان مفهوم الدبلوماسية المائية كنهج لإدارة المياه المشتركة بين الدول كمياه الأنهار الدولية نظرا لأهمية هذه الأخيرة وتعدد استخداماتها الحديثة ، و في ظل المشاكل التي تواجهها الأنهار الدولية ، وتجنبا للنزاعات بين الدول النهرية المتشاطئة وفي سبيل تفعيل الدبلوماسية المائية تم إيجاد بعض الآليات الدبلوماسية والقانونية و وضع أطر قانونية ومؤسساتية للتعاون الدولي المائي بين الدول النهرية المتشاطئة ، وتظهر أهمية البحث في معرفة مدى فعالية نهج الدبلوماسية المائية في إدارة الأنهار الدولية .

ويعد نهر الراين نموذجا رائدا في تفعيل الدبلوماسية المائية يظهر ذلك من خلال جهود التعاون الدولي والعمل الجماعي بين الدول المتشاطئة لنهر الراين المبذولة في هذا الشأن ، وهذا بالقيام بعدد من المشروعات المشتركة بين دول نهر الراين والتي أدت إلى تحقيق التقارب والتعاون الناجح بين دول حوض الراين و وصلت إلى درجة التكامل بينها .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية المائية ؛ الآليات الدبلوماسية والقانونية ؛ الإطار القانوني ؛ الإطار المؤسسي ؛ التعاون المائي الدولي .

***المؤلف المرسل :** سلامي حسينة

Abstract :

This research study is concerned with explaining the concept of water diplomacy as an approach to managing shared waters between countries, such as the waters of international rivers, in view of the importance of the latter and the multiplicity of its modern uses, and in light of the problems faced by international rivers, and to avoid conflicts between riparian river

countries and in order to activate water diplomacy, some diplomatic mechanisms were created. Legal and development of legal and institutional frameworks for international water cooperation between riparian countries, The importance of research appears in knowing the effectiveness of the water diplomacy approach in managing international rivers .

The Rhine River is a pioneering model in activating water diplomacy. This is demonstrated through the efforts of international cooperation and collective work among the countries riparian to the Rhine River exerted in this regard, and this is through the implementation of a number of joint projects between the countries of the Rhine River, which led to achieving rapprochement and successful cooperation between the countries of the Rhine Basin. It has reached the point of integration between them .

Keywords: Water Diplomacy ; Diplomatic and Legal Mechanisms ; Legal Framework ; Institutional Framework ; International Water Cooperation .

مقدمة :

تشكل الأنهار مصدرا أساسيا للمياه العذبة ، وشريانا هاما للاتصال والتواصل بين الشعوب والدول ، ومما لا شك فيه أن بعض الأنهار لا تحترم الحدود الوطنية بل تصرف مياهها في أحواض عابرة للحدود. ومن المعلوم أن المياه الدولية كمياه الأنهار الدولية تواجه ضغوطا من الناحية الكمية والنوعية تزامنا مع النمو السكاني والصناعي إلى جانب التدهور البيئي والتغير المناخي ، والذي جعل مياه الأنهار الدولية محلا للنزاعات الدولية بين الدول النهرية المتشاطئة ، غير أنه ولتجنب النزاعات الدولية ظهر نهج حديث في إدارتها يتم به التحول من النزاع إلى التعاون الدولي وهو ما يسمى بالدبلوماسية المائية .

إذ تعتبر الدبلوماسية المائية من المفاهيم الحديثة التي لاقت رواجا وأصبحت تستخدم كنهج لإدارة الموارد المائية المشتركة إدارة تعاونية والحد من النزاعات حولها . لهذا السبب تبنت معظم الدول النهرية المتشاطئة مسلك الدبلوماسية المائية لإدارة مواردها المائية المشتركة مثل دول حوض نهر الراين ، حيث تم تشكيل العديد من الآليات التي تساهم في تفعيل هذا النهج . وعليه يعتبر نهر الراين النموذج المثالي لدراسة نهج الدبلوماسية المائية ، حيث استطاعت دول

حوض نهر الراين إلى تحقيق التقارب والتعاون ووصلت لنقطة التكامل بينها فيما يتعلق بالدبلوماسية المائية .

وبناء عليه تتناول الورقة البحثية الإشكالية التالية : دراسة مفهوم الدبلوماسية المائية وآليات تفعيلها لإدارة نهر الراين ، وكذا دور التعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية في نهر الراين ، وعليه نطرح الإشكالية التالية : **ما مدى فعالية الدبلوماسية المائية كنهج لإدارة نهر الراين ؟**

وسنحاول الإجابة على الإشكالية معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي الوصفي الملائمين لهذا النوع من الدراسات ، كما قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول نتناول فيه الإطار المفاهيمي للدبلوماسية المائية وسبل تفعيلها لإدارة نهر الراين .

أما المبحث الثاني فنتناول فيه دور التعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية في نهر الراين .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية المائية وسبل تفعيلها لإدارة نهر الراين

تعتبر الدبلوماسية المائية أحد الأنماط الحديثة لإدارة المياه المشتركة بين الدول المتشاطئة ، بحيث تقترح حلولا تراعي وجهات النظر بين الأطراف وكذا الظروف الطارئة بين الدول في مجال المياه المشتركة . ويشكل نهج الدبلوماسية المائية أحد مناهج إدارة مياه الأنهار الدولية التي تقوم على تشخيص مشاكل المياه الدولية وإيجاد حلول بديلة لإدارتها وهذا تجنبا للنزاعات المحتملة حول المياه بين الدول النهرية المتشاطئة .

إن بيان الإطار المفاهيمي للدبلوماسية المائية وسبل تفعيلها يوجب علينا عرض مفهوم الدبلوماسية المائية ، وكذا أدواتها القانونية والدبلوماسية ، إلى جانب بيان الأطر القانونية والمؤسسية التي تعمل على تنفيذ نهج الدبلوماسية المائية ، وهو ما سيتم التطرق إليه أدناه .

المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية المائية

إن مفهوم الدبلوماسية يتحدد كعلم وكفن له أسلوبه وتقنياته تتجه لتحقيق أغراض وأهداف معينة وتشمل إما قضايا سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها من القضايا

المطروحة بين الدول والأطراف الفاعلة على المستوى لدولي كالمنظمات الدولية ، وتعد الدبلوماسية المائية أحد أهم مظاهر الدبلوماسية الحديثة والتي تهتم بتنظيم العلاقات المتوترة بين الدول بخصوص المياه الدولية . وفي هذا الشأن وبغية تحديد مفهوم الدبلوماسية المائية فإنه لابد من بيان المقصود من الدبلوماسية المائية وعناصرها ، وكذا خصائص مفهوم الدبلوماسية المائية وشبكاتها .

الفرع الأول : تعريف الدبلوماسية المائية وعناصرها

تمثل الدبلوماسية المائية أحد المسالك المستحدثة لإدارة المياه الدولية المشتركة ، إذ بموجبها يتم التحول من النزاع والصراع إلى التعاون والتكامل في إدارة المياه المشتركة كمياه الأنهار الدولية . فماذا يقصد بالدبلوماسية الدولية وما هي عناصرها ، هذا ما سيتم تناوله فيما يلي :

أولا : تعريف الدبلوماسية المائية

تعرف الدبلوماسية المائية بأنها مجموع الأنشطة والفعاليات التفاوضية والدبلوماسية التي تستهدف قضية مائية معينة ، بحيث يتم حشد الكوادر البشرية وتخصيص الإمكانيات المادية خلال فترة زمنية محددة بغية تحقيق أهداف إستراتيجية على الصعيد المائي الدولي ، بحيث تكون هناك خطة إستراتيجية مائية تسعى الأجهزة الدبلوماسية من خلال تحركاتها وأنشطتها الخارجية إلى تحقيق أهدافها [1] ، وذلك بممارسة تنفيذ إدارة المياه التكيفية لقضايا المياه المعقدة بتشخيص للمشاكل المائية وتحديد نقاط التدخل ، مع إيجاد لحلول مستدامة تراعي وجهات النظر المتنوعة والقيم المبتغاة وتحديد مواطن الغموض وعدم اليقين والمتغيرات الطارئة ، على صعيد التنافس بين الدول في مجالات المياه مع الإلمام بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة .

ومنه تعتبر الدبلوماسية المائية آلية تشمل أدوات الدبلوماسيين تجاه مشاكل المياه والسياسات البيئية ، وإستراتيجية إدارة المياه ، والحلول الهندسية التي تجتمع معا وتطبق في سياق مشكلة المياه لتوفر حلول مناسبة لكل حالة على حدى . وعلى حد قول بعض الفقه فإن الدبلوماسية المائية تسعى لتسوية النزاعات المائية للوصول إلى التكامل الإقليمي [2].

وإجمالا فإن الدبلوماسية المائية هي عملية لها مستويات عدة وفاعلون منوعون ، تهدف إلى حل قضايا المياه وصراعاتها والمساهمة في تكامل وتعاون إقليميين واسعين[3] ، بحيث

يمكن للدول المتشاطئة لاسيما التي تشهد نزاعات مائية التوصل إلى اتفاقات بينها وعن طريق تلك الآليات وبواسطة تقنيات مبتكرة وإدارة تعاونية ، و حل المشكلات وتعزيز حلول مستدامة بين الأطراف المتشاركة في مجاري الأنهار والبحيرات والبحار .

ثانيا : عناصر الدبلوماسية المائية

يرتبط نهج الدبلوماسية المائية بالقانون الدولي للمياه ، وعلى اثره يطرح مجموعة من العناصر التي من خلالها يمكن التقليل من الصراعات والنزاعات بين الدول الأطراف خاصة وأن هذه العناصر تؤكد على أهمية التعاون بين الدول المتشاطئة ، ولعل أهم هذه العناصر نذكر :

1 - خلق القيمة :

يساعد نهج الدبلوماسية المائية في خلق قيمة نهج تقاسم المنافع والفوائد لإدارة المياه الدولية كما يوفر القدرة على تجاوز فكرة الحقوق القانونية التي تركز على كمية الحصة من المياه الموجودة التي سوف يتم تقاسمها ، إلى فكرة أن المياه مورد مرنا وليس ثابتا إذ يتم استخدامه بشكل أكثر كفاءة وفي ظل الاستخدامات المتعددة للمياه .

ويرى بعض الفقه أن فرص خلق القيمة تأتي من تفاوض الدول حول اتفاقيات الربط التي تعنى بالنظر في قضايا متعددة في وقت واحد ، حيث أن الدول التي تتقاسم حوضا مائيا تكون لديها احتياجات و أفضليات وقدرات مختلفة ، ومن المرجح أن قضايا التي ترتبط بينها سوف تفتح فرص خلق القيمة ، وأن هذه الروابط يجب أن لا تقتصر على نطاق مجال المياه [4] . بل تمتد لقضايا الطاقة ، الزراعة ، الفيضانات وغيرها من المجالات .

2 - الإدارة التكيفية التعاونية :

تتجه الدول المتشاطئة إلى نهج التعاون الدولي لإدارة المياه الدولية وفق نهج تكيفي وعبر إيجاد آليات وميكانيزمات بين الدول الأطراف تعمل على تنفيذ النهج التكيفي التعاوني ، وذلك بتشخيص مشاكل المياه وتحديد نطاق التدخل ، مع اقتراح لحلول مستدامة تراعي وجهات النظر المختلفة والقيم المستهدفة ومواطن الغموض وعدم اليقين فضلا عن المتغيرات الطارئة على صعيد التنافس بين الدول في مجالات المياه مع الإلمام بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة [5] .

3 – تقصي الحقائق المشتركة وتخطيط السيناريو :

وذلك بتبادل البيانات والمعلومات بين الدول المتشاطئة بصفة منتظمة ودورية وذلك بتفويض من الخبراء والفنيين لتقصي الحقائق ، والذي يساعد في خلق بيئة تحقق المكاسب المتبادلة والنهج التفاوضي[6] ، أو ما يطلق عليه النهج الدبلوماسي .

4 – الاتفاق على حل المشاكل واتخاذ قرارات رسمية في ظل وجود أدوات دبلوماسية فاعلة :

بمعنى أن تتفق الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة لحل المشاكل بالاتفاق على اتخاذ قرارات بين كافة الأطراف سواء كانت حكومية أو غير حكومية نظرا للدور الفعال الذي تقوم به هذه الأخيرة (مثل المنظمات غير الحكومية ومستخدمي المياه وشبكات العلماء والخبراء والباحثين الجامعيين) في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وإيجاد حلول تفاوضية .

وبخصوص الشأن التفاوضي فإن ذلك يحتاج إلى الخبرة والتعليم المجتمعي من خلال تعزيز الروابط بين الباحثين والممارسين العاملين في مجال المياه الدولية ، وهذا لتعزيز مبادئ المنفعة المشتركة في إدارة المياه الدولية[7]. ويتحقق هذا عبر أدوات الدبلوماسية المائية كما قال البروفسور شفيق إسلام والتي تتمثل في مجموعة العلوم المساعدة التي تشكل معارف الدبلوماسيين التي يجب أن يحيط بها المفاوضون في مجالات الدبلوماسية المائية .

غير أنه وفي بعض الأحيان فإن المعرفة العلمية والتقنية لا تكون مجدية في تسوية المنازعات حول الأنهار الدولية وإيجاد حلول مشتركة بين الدول المتنازعة بل تحتاج إلى إيجاد آليات مؤسسية مثل إنشاء لجان لإدارة النهر من أجل تفعيل التعاون المستمر والمستدام وهو ما سنتطرق إليه لاحقا .

الفرع الثاني : خصائص مفهوم الدبلوماسية المائية وشبكاتها

يتميز مفهوم الدبلوماسية المائية بتعدد خصائصه ، غير أن الخصيصة المميزة له تتعلق بمشاركة مختلف الجهات الفاعلة تقنيا في عملية التفاوض ، بحيث أن وجود الخبراء والفنيين من المهندسين والاقتصاديين وخبراء المياه يعد أمرا ضروريا لوضع الإطار العلمي للحوض المتفاوض حوله ليأتي دور رجال السياسة والقانون والدبلوماسيين في وضع اتفاق مناسب حسب كل حالة ، وتحتاج الدبلوماسية المائية لشبكة مهمة لإدارتها وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي :

أولا : خصائص مفهوم الدبلوماسية المائية

بشكل عام اتفقت معظم الأدبيات والدراسات على أن مفهوم الدبلوماسية المائية تتميز بثلاث خصائص أساسية مترابطة ، إذ ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم الدبلوماسية نستنتج أنها تمتاز بما يلي :

1 - إلزامية دمج وجهات النظر المتعددة :

إن دبلوماسية المياه تشير إلى أن حل المشاكل المائية المشتركة يتطلب ضرورة وجود فاعلين متعددين (من علماء الهيدرولوجيا والمهندسيين والفنيين والقانونيين والسياسيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع) الذين يعملون معا على تطوير فهم دقيق للطبيعة المتعددة الأوجه للصراعات المائية بين الدول المتشاطئة ، ومنعها وتخفيفها وإيجاد حلول لها من خلال إدارتها والتعاون في مجال المياه ، وهو ما تم التأكيد عليه في عديد من المؤتمرات والاتفاقيات .

2 - أهمية اللجوء لوسائل الدبلوماسية المائية :

تسعى الدبلوماسية المائية وعبر التفاوض والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية إلى إيجاد حلول تفاوضية للمساعدة في حل مشاكل المتعلقة بالمياه مثل توزيع المياه وجودتها والاحتياجات المتضاربة للدول المتشاطئة ،

3 - إن المشاركة في الدبلوماسية المائية هي شراكة ثنائية أو متعددة الأطراف :

توفر من خلالها دبلوماسية المياه فرص لتطوير العلاقات المتبادلة والشراكات الدولية ، وتعزز التعاون الدولي العلمي بين الأطراف المعنية سواء كانت دولا أو منظمات دولية وإقليمية .

ثانيا : شبكة الدبلوماسية المائية

تسند إدارة الموارد المائية العابرة للحدود إلى هيكل دولي ممثل في الشبكة الدبلوماسية المائية التالية :

1 – المؤسسات الإقليمية والعالمية وكذا الأطراف الفاعلة من الدول :

إذ تصنع المؤسسات الإقليمية والعالمية القواعد وتقدم المشورة والتدريب الفني والدعم المالي ، ومثال ذلك نجد على المستوى الدولي العالمي البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، وعلى المستوى الإقليمي نجد الإتحاد الأوربي وسادك (المجموعة الإنمائية بجنوب إفريقيا) ، وعلى المستوى المحلي وكالات التنمية مثل الإدارة العامة للتعاون الدولي والمؤسسات التعليمية مثل مركز حوكمة المياه ، ومراكز الخبرات الفنية مثل معهد استكهولم الدولي للمياه.

2 – منظمات أحواض المياه الجوفية والأنهار الدولية مثل اللجنة الدائمة لنهر الأندوس .
3 – مؤسسات الإدارة المحلية مثل وزارة الموارد المائية في كل دولة نهرية .
4 – بناء القدرات المحلية والبرامج التدريبية مثل معهد الميكونج والصندوق العالمي للطبيعة 2010 .

وقد لعبت المنظمات الدولية دورا هاما في ترسيخ مفهوم الدبلوماسية المائية . وفي هذا الشأن يعد **البنك الدولي** من أهم الجهات والمؤسسات العالمية المانحة والأكثر نشاطا في تعاون الأنهار الدولية ، بحيث كان له دور فعالا في تعزيز التعاون المائي بين الدول النهرية في الأحواض المائية الدولية ، وتستند سياسته في التمويل وتنفيذ تلك المشروعات إلى الالتزام الدولي المتعلق بعدم التسبب في ضرر كبير للدول المتشاطئة الأخرى ، والقيام بإخطار تلك الدول مسبقا بأية مشروعات على الحوض المائي المشترك [8]. وفي هذا الصدد فقد قام البنك الدولي بتقديم تمويل بحوالي 200 مليون دولار أمريكي لمبادرة حوض النيل [9] في إطار برامجه التمويلية .

المطلب الثاني: سبل تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين

يعتبر نهر الراين من بين أهم الأنهار الأوربية الذي يمتاز بنظم إيكولوجية متميزة ومختلفة ، ونظرا لوظائفه البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتعدد خصائصه التاريخية والسياسية والاقتصادية فقد كان محل لصراع بين الدول المتشاطئة حوله ، لاسيما حول بعض المحاور التي أصبحت بمثابة تحديات وفيها استجابت الدول الأوربية ببعض الحلول العملية لاسيما في مجال الملاحة والثروة السمكية والتلوث والأملاح والحوادث المائية والنظام البيئي والفيضانات والتغيرات المناخية ، بحيث قامت الدول المتشاطئة للنهر بإيجاد بعض الآليات الدبلوماسية والقانونية إلى جانب وضع إطار قانوني ومؤسساتي للتعاون حول نهر الراين .

الفرع الأول : الآليات الدبلوماسية والقانونية للتعاون حول نهر الراين

تتعدد الآليات الدبلوماسية والقانونية التي تعتمدها الدول النهرية المتشاطئة لتحقيق التعاون بينها ، وفي هذا الشأن وفي سبيل حل المشاكل والنزاعات بين الدول المتشاطئة لنهر الراين ، تم فقد الاعتماد على بعض الميكانيزمات كمؤشرات للدبلوماسية المائية لحل الصراع في نهر الراين ، ومن هذه الآليات نذكر :

أولا : التفاوض

يعتبر التفاوض إحدى الآليات الدبلوماسية لحل الصراع والتي اعتمدتها الدول الأوربية لحل الصراعات حول نهر الراين بحيث تحاول فيه الدول الأطراف إعادة حل النزاع والوصول لحل وسطي يرضي طرفي النزاع دون تدخل طرف ثالث . ويعد التفاوض آلية غير رسمية في طبيعته ، ويعني اتصال بين طرفين أو أكثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تنظيم العلاقات وتحديد الحقوق والالتزامات أو انهاء الخلافات والنزاعات التي تحصل بسبب اختلاف الآراء ، الاتجاهات ، تعارض المصالح ، تعارض الحقوق أو الاتفاق على الأعمال التي ينبغي للأطراف المعنية القيام بها [10] .

وقد لعب التفاوض دورا هاما في حل الصراعات الناشبة بين الدول النهرية خاصة في حال ما رغب الطرفين في الوصول إلى حل ودي وذلك في ظل صغر حجم التباينات والاختلافات السياسية الاقتصادية والثقافية ما بين الأطراف المعنية [11] .

ويعد نموذج الإنذار بالخطر لنهر الراين من أهم مناهج الشق التفاوضي لمنع النزاعات والصراعات ، ويحدث ذلك عند زيادة معدلات التلوث في مياه النهر والذي يدفع بالدول الأطراف لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، وتعتمد آلية عمل نموذج الإنذار بالخطر لنهر الراين على إقامة مراكز تحذير دولية بحيث يتولى كل مركز مسؤولية القيام بالإجراء وعلى امتداد معين من النهر ، وفي حالة وقوع حادث معين فإن مركز التحذير المعني يرسل تقرير أوليا بشأن الحادثة إلى المراكز الأخرى ، وذلك بالإضافة إلى سكرتارية " الوكالة الدولية لحماية نهر الراين " ، بحيث يعد هذا التقرير بمثابة معلومة للمستقبل تنذر بإمكانية التعرض للتلوث ، وفي حالة وقوع تحذيرات شديدة تهدد جودة المياه في النهر يتم اتخاذ موقف خاص بحماية النهر في أقصى سرعة ممكنة لمنع أو الحد من الدمار المتوقع ، الى جانب ذلك فإن نموذج الإنذار بالخطر يكمن أن يقوم بحساب الوقت وأقصى تركيز من التلوث يمكن أن يصل له النهر [12] .

ثانيا : الوساطة

يتم اللجوء إلى آلية الوساطة في حالة ما إذا تعمقت الاختلافات بشكل كبير ما بين الأطراف المعنية لاسيما المتعلقة منها بالدين والثقافة ، حيث يصعب الوصول إلى حل ، وهنا لابد من تدخل طرف ثالث كوسيط بين الطرفين يساعدهم للوصول إلى حل .

وبهذا فإن الوساطة عبارة عن عمل إيجابي من جانب الوسيط نحو إيجاد حل للنزاع القائم بين الدول ، وتقريب وجهات النظر بين الدول المتنازعة وذلك عن طريق تقديم المقترحات التي يراها مناسبة لحل الخلاف القائم [13] .

وتظهر الوساطة في عدة صور وأشكال نذكر منها المراقبة والتقييم للأوضاع المختلفة وكذا الحوار وتبادل المعلومات ، ففيما يخص الرقابة والتقييم للأوضاع فعادة ما يتم بواسطة الوكالة الدولية لحماية نهر الراين والتي أسندت لها مهمة التحقق في نوع ومدى التلوث ، باعتبارها شبكة رقابة دولية ومنظمة إقليمية ساعدت على فهم وإنشاء أسس لصياغة الإجراءات . وأما الحوار وتبادل المعلومات فيمكن أن يكون بوتزويد المعلومات لتتمكن الدول الاختيار ما بين البدائل والاختيارات المتاحة بما يساعد في صنع القرارات ، و ينتج عنها رؤية لعض البدائل المتاحة والمحتملة في ضوء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية .

ثالثا : التحكيم القضائي

تعد آلية التحكيم القضائي أهم آلية رسمية لحل الصراع بين الدول النهرية المتشاطئة ، تحكمها قواعد القانون الدولي ، ويتم اللجوء إليها بعد فشل كل المحاولات والآليات السابقة الذكر لحل الصراع ، وتلجأ الدول الأطراف المتنازعة إلى محكمة التحكيم للفصل في النزاع المطروح أمامها . وبخصوص نهر الراين وإعمالا لهذه الآلية فقد تم تحديد هولندا كمقر لمحكمة التحكيم الدائمة (PCA) والتي قامت بالفصل بين فرنسا وهولندا بشأن تطبيق الاتفاقية المتعلقة بحماية نهر الراين من التلوث بالكلوريدات لعام 1976 والبروتوكول الإضافي لعام 1991 للاتفاقية المتعلقة بحماية نهر الراين من التلوث بالكلوريدات [14] .

الفرع الثاني : الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون المائي الدولي في حوض نهر الراين

يعد التعاون الدولي بين الدول النهرية من بين أهم المبادئ الدولية التي تضبطها قواعد القانون الدولي ، يعتبر نهر الراين من أهم الأنهار الدولية التي تم تعزيزها بإطار قانوني ومؤسسي حاكم لعملية التعاون حول الحوض ، يظهر ذلك فيما يلي :

أولا : الإطار القانوني

يعتبر نهر الراين مثالا جيدا لتفعيل التعاون بين دوله ، وقد عزز هذا التعاون بإيجاد مجموعة من القواعد القانونية الدولية التي تحكمه ، لعل أبرزها :

1 – اتفاقية الراين الجديدة الموقعة بتاريخ أبريل 1999 [15] في برن :

تعد اتفاقية الراين الجديدة الأداة القانونية الدولية المتعلقة بحماية التراث الطبيعي في أوربا ، وكان ينحصر مجالها على النهر الرئيسي دون روافده باستثناء الحماية من الفيضانات أو من الملوثات التي تؤثر سلبا على النهر . وتعكس هذه الاتفاقية اهتمام الدول الأوربية بتحقيق التعاون في مجال حماية البيئة بصفة عامة ونهر الراين بصفة خاصة حيث وقعت 50 دولة أوربية إلى جانب الاتحاد الأوربي على هذه الاتفاقية ، وتم الاتفاق على ضرورة تعزيز التخطيط والتنمية بالحفاظ على البيئة الطبيعية . وتجدر الإشارة إلى أنه في الفاتح من يونيو 2013 أصبحت دولة بيلاروسيا (روسيا البيضاء) هي العضو 51 في هذه الاتفاقية [16] .

ومن أهم الأهداف التي جاءت بها اتفاقية برن لعام 1999 نذكر التنمية المستدامة للنظام الإيكولوجي لنهر الراين ، وإنتاج مياه الشرب من مياه نهر الراين ، وكذا تحسين نوعية الرواسب والوقاية العامة من الفيضانات وحمايتها مع مراعاة المتطلبات الإيكولوجية .

2 – توجيه إطار العمل للمياه (Water Framework Directive) التابع للاتحاد الأوربي :

وقد دخل حيز التنفيذ في عام 2000 ، وعلى إثر صدور هذا التوجيه فقد شمل التعاون كافة روافد نهر الراين والمياه الجوفية والمياه السطحية ، كما تم إنشاء اللجنة التنسيقية لتنفيذ توجيه إطار العمل للمياه التابع للاتحاد الأوربي إلى جانب لجنة نهر الراين المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية .

وفي إطار عمل اللجنة التنسيقية تتعاون دول ليست أطرافا في المعاهدة الرئيسية (اتفاقية الراين الجديدة) لكن تلك الدول تتقاسم حوض نهر الراين ، مثال ذلك تعاون كل من ألنمسا وإيطاليا وليختنشتاين وألونيا البلجيكية وسوسرا كونها ليست عضوا في الاتحاد الأوربي ولا ملزمة باتفاقية الراين لعام 1999 لكن تتعاون ضمن عمل اللجنة التنسيقية وفي إطار العمل للمياه .

والجدير بالذكر أن العديد من القضايا أصبحت تأخذ صفة التشابك والتداخل [17] ، حيث تم دمج عمل الجهازين على مستوى المؤسسي وكذا على مستوى القضايا التي تتم مناقشتها والمتعلقة بالمعاهدة فقط أو بإطار العمل للمياه . وللتوضيح أكثر فقد صدر في هذا

الإطار صك لتوجيه إطار العمل للمياه التابع للاتحاد الأوربي في عام 2007 كأبرز صك وليس الصك الوحيد المعني بإدارة الفيضانات خاصة أن الدول الأعضاء تقوم بتمويل الإمكانيات لاتخاذ تدابير وقائية ملموسة ، وإجراءات البحوث ، وتقديم المساعدة الفورية في حالة وقوع الفيضان [18]، كما وسعت اتفاقية الراين لعام 1999 من نشاطات اللجنة الدولية لحماية نهر الراين لتشمل التنمية المستدامة ، وإنتاج مياه الشرب ، ونوعية الرواسب ، والوقاية من الفيضانات .

ثانيا : الإطار المؤسسي

تعد الآليات المؤسسية أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول الأوربية المتشاطئة مع نهر الراين بهدف تحقيق التعاون وتفادي النزاعات فيما بينها ، حيث وتحت مظلة المنظمات الإقليمية الخاصة بنهر الراين نجحت الدول الأوربية في تحقيق التعاون المائي في حوض نهر الراين ، ولعل أبرز هذه الآليات المؤسسية :

1 – اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين (CCNR) :

تعتبر اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين أقدم الأجهزة الأوربية ، يعود تاريخ إنشائها للوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا لعام 1815 ، من مهامها تأكيد حرية الملاحة في نهر الراين والمناطق المحيطة به ، كما تهدف إلى الحفاظ على النظام القانوني الموحد المنظم للملاحة على امتداد النهر ، تضم اللجنة أعضاء ممثلين لكل من هولندا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وسويسرا ، تتخذ قراراتها بالإجماع في أحد الموضوعات التالية [19] :

- اعتماد الأنظمة التقنية والإدارية بشأن سلامة السفن ،
- مقترحات بشأن ازدهار الملاحة على نهر الراين ،
- الشكاوي الناشئة عن تطبيق اتفاقية مانهايم .

2 – اللجنة الدولية لدراسة الموارد المائية لحوض نهر الراين (CHR) :

تضم هذه اللجنة المعاهد العلمية من الدول المتشاطئة لحوض نهر الراين ، تختص بتطوير الموارد المائية المشتركة واتخاذ تدابير التنمية المستدامة للحوض ، تأسست عام 1970 ، بناء على مشورة من الونسكو لتعزيز التقارب والتعاون في أحواض الأنهار الدولية منذ عام 1975 ، وقد استمر العمل في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو والبرنامج الهيدرولوجي التشغيلي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، تضم هذه اللجنة كل من

سويسرا و ألنمسا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا ، وتهتم اللجنة بالموضوعات التالية :[20]

- التوسع في معرفة الهيدرولوجيا في حوض الراين من خلال البحوث المشتركة ، وتبادل البيانات والأساليب والمعلومات ، وتطوير الإجراءات والمنشورات الموحدة .
- الإسهام في حل المشاكل العابرة للحدود ، من خلال صياغة وإدارة وتوفير ما يلي :
  - نظم المعلومات الجغرافية للممارسات الهيدرولوجية .
  - النماذج كنماذج لإدارة المياه ، ونموذج الإنذار لنهر الراين .

كما أن للجنة وباعتبارها تضم الدول المتشاطئة لحوض نهر الراين القدرة على الجمع بين سجلات البيانات المعقدة في قاعدة بيانات موحدة تتناول عدة مشروعات [21] مثل المصالح الهيدرولوجية في اقتصاد المياه ومكافحة الفيضانات ، إدارة الرواسب ، التوقعات والنماذج الهيدرولوجية ، المقارنة بين الأساليب ومعدات القياس ، البحث في التغيرات المناخية ، وآثارها المحتملة ، تسجيل العلاقات التفاعلية بين مختلف التأثيرات .

ومما سبق تعد اللجنة الدولية المائية لحوض نهر الراين الآلية المؤسسية والهيئة الدائمة والمستقلة التي تضطلع بالأنشطة في جميع أنحاء حوض نهر الراين ، مقرها في هولندا وتضم الممثلين الدائمين للدول الأعضاء (المنسقون) وتضم أمانة للجنة ، والممثلون الدائمون مسؤولون عن إشراك المنظمات الوطنية للبحوث في القطاعين العام والخاص والتي تضطلع بدور هام في إدارة المياه [22] .

3 – اللجنة الدولية لحماية نهر الراين (ICPR) :

أنشئت هذه اللجنة بمبادرة من دولة هولندا خاصة بعد تدهور جودة المياه في نهر الراين ، وبمشاركة من الدول المتشاطئة كألمانيا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا وسويسرا لمكافحة التلوث في عام 1950 . حيث تم في نهاية الأربعينيات من عام القرن الماضي تبادل المذكرات الدبلوماسية كأساس للتعاون الدولي غير أن هذه المذكرات لم تكن كافية للتعاون إلى أن تم ابرام اتفاقية بيرن عام 1963 المتعلقة بحماية نهر الراين [23] . وفي عام 1972 شرعت الدول المتشاطئة في التعاون على المستوى الوزاري للتفاوض بشأن اتفاقيتين تهدفان إلى تحسين نوعية المياه وهما اتفاقية حماية نهر الراين من التلوث الكيميائي واتفاقية حماية نهر الراين من التلوث بالكلوريد [24] .

وقد تعاونت اللجنة الدولية لحماية نهر الراين مع اللجان الدولية الأخرى بشأن حماية وإدارة نهر الراين في عدة مواقف مثل إصلاح النظام الإيكولوجي لنهر الراين في عام 1987 والتعامل مع مشاكل الفيضانات عام 1995 ، كما تم ابرام عدد من الاتفاقيات واتخاذ العديد من التدابير ونذكر منها تعديل اتفاقية بيرن الجديدة لعام 1999 .

ومما سبق ذكره أعلاه يتضح لنا أنه كلما زادت فاعلية الدبلوماسية المائية زادت احتمالية التعاون ، هذا ما أكدته مجموع الآليات الدبلوماسية في حوض نهر الراين بحيث تم التحول من نزاع وصراع قائم بين دوله إلى تعاون مائي نتج عنه التعاون في مجالات مختلفة وذلك باتباع بعض الآليات كالتفاوض والوساطة والتحكيم القضائي .

ومن ثمة فإن آليات الدبلوماسية المائية قد أحدثت طفرة نوعية بالتحول من صراع إلى تعاون دولي يظهر ذلك من مجموع المشروعات المشتركة بين دول حوض الراين ، وزيادة عدد الاتفاقيات الدولية وكذا وجود آليات مؤسسية للتعاون بين دول الحوض .

وبالتالي يظهر لنا أن آليات تحقيق الدبلوماسية المائية في حوض نهر الراين أدت إلى ظهور وتحقيق التعاون المائي الدولي المتكامل ، إلا أن هذا يحيلنا طرح التساؤل عن دور التعاون الدولي ومدى نجاحه في تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين ، وهو ما سنجيب عليه في المبحث الموالي .

المبحث الثاني: دور التعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية في نهر الراين

تتسم معظم الأنهار الدولية بأنها مصادر مشتركة يجري استخدامها على أساس التعاون بين دول حوض النهر . وفي هذا الشأن تم إيجاد الآليات القانونية كالاتفاقيات والآليات المؤسسية كاللجان والمنظمات الإقليمية لتنظيم استخدامها وإدارتها .

وتتسم الدبلوماسية المائية بأنها أحد المناهج الحديثة لإدارة الأنهار الدولية يتم بموجبها التحول من الصراع الدولي إلى التعاون الدولي المائي نظرا لدور التعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية المائية . هذا ما أكدته التجربة الدولية ومنها التجربة الأوربية في نهر الراين ، والتي تتحدد فعاليتها من خلال عرض أهم الجهود التي بذلت في هذا الشأن وبيان مدى نجاحها وهذا في النقاط التالية .

المطلب الأول: جهود التعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين

إن فعالية الدبلوماسية المائية في نهر الراين تظهر من خلال دور العمل الخارجي وتأثير البيئة الدولية عليها لخلق علاقات تعاونية بين الدول المتشاطئة ، وذلك من خلال تحقيق التعاون مثل المشروعات المشتركة والاتفاقيات فضلا عن مدى النجاح في ترجمة هذه الآليات إلى تنظيمات مؤسسية [25] .

ويتطلب التعاون المائي الدولي وجود رغبة لدى الدول لتحقيق التعاون مع توفر بيئة إقليمية ملائمة تشجع على تحقيق التعاون فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية . وفي هذا السياق فقد بذلت مجموعة من جهود التعاون الدولي في سبيل تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين ، وفيها كان العامل الخارجي حاضرا وبامتياز ، خاصة أن البيئة الدولية كانت مشجعة للتعاون والعمل الجماعي ، وقد ترتب عن ذلك القيام بعدة مشروعات مشتركة بين دول حوض نهر الراين ، وذلك كما يلي :

الفرع الأول : أهمية العمل الجماعي بين دول نهر الراين

يعد نهر الراين من بين الأنهار الدولية التي شهدت قفزة نوعية في مجال التعاون الدولي ، يتضح ذلك جليا من خلال السلوك الهيدروليكي للدول المتشاطئة له . وتظهر أهمية العمل الجماعي بين دول نهر الراين في حمايته وصونه ، والتزام الدول المتشاطئة له بتنفيذ الالتزامات الدولية تحقيقا للمصالح المشتركة بينها ، حيث أصبح النهر شريانا هاما للتعاون الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ، وبهذا الخصوص فقد بذلت مجموعة من الجهود المتعلقة بتنسيق خطط التنمية المستدامة واستخدامات الأراضي وتحديد الحيازات العمرانية والنشاطات البشرية واتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بالفيضانات والرقابة على المناطق الصناعية وترسانة النقل النهري والحلول العلمية لاستخدام مياه النهر في محطات الطاقة[26] .

وقد تبلور التعاون الدولي في الاتفاقيات الدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف التي تقدم إطار العمل لإدارة الأحواض النهرية الدولية ، إذ أنه وتزامنا مع صدور اتفاقية برن الجديدة لعام 1999 تم عقد عدة اتفاقيات جاءت لتشجيع الدول الأوربية على تحقيق التعاون في مجال المياه بين الدول النهرية المتشاطئة في أوربا ، نذكر منها :

- اتفاقية حماية نهر الراين من التلوث لعام 1998 .
- اتفاقية حماية نهر الراين من التلوث الكيميائي لعام 2001 .
- اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 2005 .

- اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي 2013 .

وكما سبق ذكره أعلاه فقد تم إنشاء مراكز تحذير دولية يكون كل مركز فيها مسؤول عن القيام بعمليات التحذير على امتداد معين من نهر الراين ، وفي حالة حدوث حادثة يقوم مركز التحذير المعني بإرسال تقرير أولي إلى كل المراكز الأخرى إضافة إلى سكرتارية الوكالة الدولية لحماية نهر الراين ، وبها يتم تصنيف هذا التقرير كمعلومة للمستقبل تنذر بإمكانية التعرض للتلوث ، ومن ثم الاستجابة الدولية .

الفرع الثاني : أهم المشروعات المشتركة بين دول نهر الراين

تعد المشروعات المشتركة إحدى مظاهر النجاح في تحقيق التعاون الدولي بين دول نهر الراين ، حيث عملت الدول الأوربية ومنذ عام 1980 على وضع برامج مشتركة لحماية نهر الراين نذكر منها :

أولا : برنامج التنمية المستدامة في نهر الراين " رؤية 2020 "

تم تبني برنامج التنمية المستدامة لنهر الراين في يناير من عام 2000 كخطة إستراتيجية تعرف ب " الراين 2020" ، وقد حددت الأهداف العامة المتعلقة بحماية نهر الراين والتدابير اللازمة لتنفيذها على مستوى السنوات المقبلة حتى عام 2020 ، كما حددت الأهداف المتوسطة المدى حتى عام 2005 ، ومن بين الموضوعات التعاونية التي تضمنها الخطة [27] :

1 – زيادة المشروعات التنموية بين الدول المتشاطئة ودول الجوار ،

2 – الاهتمام بتخفيف آثار الفيضانات من خلال تنفيذ خطة العمل بشأن الفيضانات ،

3 – العمل على زيادة تحسين نوعية المياه :

4 – حماية المياه الجوفية .

ثانيا : جائزة النهر الأوربية

تحصل نهر الراين على جائزة النهر الأوربية في 12 سبتمبر من عام 2013 [28] ، نظرا لمساهمته في تحقيق الإدارة المتكاملة والتعاون الدولي لحماية حوض النهر وهذا بد تعرضه لتدهور لقرابة 50 عاما إذ تعرض النهر لتلوث كيميائي بالقرب من مدينة بازل السويسرية، والذي أدى إلى تدهور وتدمير الثروة السمكية ، وحينها كان لابد من تحول جوهري في إدارة هذا النهر الدولي[29] . كما نجحت اللجنة الدولية لحماية نهر الراين وغيرها من أصحاب

المصلحة في حوض نهر الراين في التنفيذ الفعال لاستراتيجيات إدارة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية [30] ، والذي أدى إلى تحسن نوعية المياه في النهر ، إضافة إلى ذلك نتج عن اعتماد سياسات جديدة ومتكاملة في السنوات الماضية استعادة مناطق من السهول الفيضية في دلتا نهر الراين . ومن مقومات حصول نهر الراين على جائزة النهر الأوربية هو نجاحه في تحقيق التعاون الدولي أدى إلى جلب الاستثمارات من قبل الدول .

من خلال ما سبق ذكره فإن جهود التعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين وما نتج عنها من وجود رؤى واستراتيجيات موحدة ومشتركة بين الدول المتشاطئة لحوض نهر الراين ، أدت إلى اعتبار أن التعاون الدولي أصبح ضرورة ملحة لإدارة مياه الأنهار الدولية .

المطلب الثاني : تقييم تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين

إن فاعلية الدبلوماسية المائية في الأنهار الدولية ترجع بالضرورة لتوفر عدد من المسائل المشتركة كأسس لها ، إلى جانب توفر بعض العوامل التي تساهم في تحقيق النجاح لها ، وهذا ما أكدته التجربة الأوربية في نهر الراين ، وذلك كما يلي :

الفرع الأول : المسائل المشتركة وأسس فاعلية الدبلوماسية المائية في نهر الراين

تظهر فاعلية الدبلوماسية في نهر الراين من خلال محاولات تحقيق التقارب والتعاون بين دول حوض الراين ، والتي عززت بنمو علاقات تعاونية قوية بالنظر للمزايا والنتائج التي حققتها مقارنة مع العيوب ، وهذا من خلال تحقيق الإدارة الجماعية لنهر الراين ، والذي جعل التجربة الأوربية رائدة في تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين ، حيث يستوجب على الدول النهرية المتشاطئة الأخرى الاحتذاء بها .

ولعل أهم المسائل والنقاط المشتركة بين الدول النهرية المتشاطئة وكذا أسس فاعلية الدبلوماسية المائية في الأنهار الدولية ، ومنها التجربة الأوربية في حوض نهر الراين ، نذكر :

أولا : السمات الطبوغرافية المشتركة

تعد السمات الطبوغرافية المشتركة من بين المسائل التي تشترك وتتشابه فيها الدول النهرية ككل ومنها التجربة الأوربية في نهر الراين . بحيث تتميز الموارد المائية في الدول النهرية المتشاطئة لنهر دولي ومنها نهر الراين بأن لها طابعا دوليا يطلق عليه (حوض نهر دولي) ، حيث

أن هذا الأخير هو مورد مائي مشترك بين مجموعة من الدول ، يقسم على عدد السكان المتزايد ، والذي ترتفع حاجته للمياه ، مما يسهل فتح مجال الصراع والنزاع حول المياه .

وفي هذا الصدد فإن التجربة الأوربية في نهر الراين تتفق وباقي الدول النهرية لتؤكد أن ندرة الموارد المائية النسبية بالتزامن مع الزيادة السكانية بشكل غير متناسق مع محدودية المورد المائي ، غير أن نجاح التجربة الأوربية يرجع إلى اتجاه الدول الأوربية لضرورة تحقيق التعاون ، وقد وصل إلى درجة التكامل باستخدام المورد المائي وتحقيق المنفعة لجميع الأطراف[31] .

وفي هذا الشأن وبغية مواجهة مشكل الندرة المائية وتفاديا للصراع الدولي حول المياه اتجهت الدول النهرية الأوربية إلى بذل الجهود الرامية لتأمين هذا المورد ، من خلال توجه عام نحو تصغير المشاكل وهذا بالتعاون والسعي نحو الإدارة التكاملية [32] للموارد بأن يتمكن جميع الأطراف من الاستفادة من مكاسب الأنهار المشتركة .

ثانيا : الإطار القانوني

يتمثل الجانب القانوني في مجموع الاتفاقيات والمعاهدات التي صيغت لتترجم الرغبة في التعاون بين الدول المتشاطئة للنهر أو غير المتشاطئة والمستفيدة بطريق غير مباشر من مياه النهر الدولي ، وهنا اتسمت التجربة الأوربية المتعلقة بحوض نهر الراين عن غيرها من التجارب بجود ترسانة ضخمة من الاتفاقيات والمعاهدات .

وفي هذا السياق فقد نجحت التجربة الأوربية كغيرها من التجارب في تفعيل الشق الدبلوماسي و التفاوضي باعتبارها من أدوات الدبلوماسية المائية ولكن ليس بنفس الدرجة ، ونتج عن تفعيل هذه الأدوات النجاح في احتواء النزاعات بين الدول النهرية ، وقد ثبت أنه من العوامل التي ساعدت في تحقيق التعاون الدولي ما يسمى بالطرف الثالث (كالمنظمات واللجان) التي ساهمت في إيجاد القوانين والاتفاقيات بين الدول النهرية المتشاطئة والتي تحدد بموجبها حقوق وواجبات كل طرف والذي ساهم في سهولة التواصل بين البلدان المتشاطئة وسهولة تبادل المعلومات والخبراء بين الأطراف المتعاقدة[33] .

واتسمت التجربة الأوربية الخاصة بنهر الراين بوجود عدد هام من الاتفاقيات والمعاهدات لتقاسم واستغلال النهر ، والتي سبق بيانها أعلاه منها اتفاقية بيرن الجديدة لعام 1999 .

ثالثا : المؤسسات البينية للتعاون

وتتمثل في مجموع الهياكل والمؤسسات التي تم إنشاءها بموجب الاتفاقيات أو بمجرد رغبات الدول من أجل تفعيل المحاولات الرامية لتحقيق التعاون الدولي حول إدارة واستخدام المورد المائي وقد تكون ذات طابع استشاري أو تنفيذي . وتميزت تجربة حوض نهر الراين بوجود المؤسسات السابق ذكرها والممثلة للاتفاقيات المبرمة بين الدول المتشاطئة لنهر الراين .

رابعا : وجود المشروعات المشتركة

لقد نجحت التجربة الأوربية في بلورة العديد من المشروعات المشتركة بين دول حوض الراين والتي تعمل على تكريس مبدأ التعاون الدولي بين الدول المتشاطئة للحوض فيما بينها والدول المتشاطئة مع الدول التي تستفيد من الأحواض المائية الدولية وليس شرطا أن تكون من الدول المتشاطئة .

ومن المشروعات المشتركة لنهر الراين نذكر على سبيل المثال برامج مشتركة لحماية بيئة نهر الراين ، برامج للتنمية المستدامة في نهر الراين (رؤية 2020) ، ومن الآليات التي جاءت لتجسيد التعاون الدولي نجد جائزة النهر الأوربية لأي نهر دولي يسهم في تحقيق الإدارة المتكاملة والتعاون الدولي لحماية حوض النهر[34] .

ويتضح لنا من خلال عرض هذه النقاط أن التجربة الأوربية حققت نجاحا نسبيا في مجال التعاون الدولي من خلال تفعيل آلية الدبلوماسية المائية . غير أن التجربة الأوربية وكنموذج يحتذى به لتحقيق التعاون الدولي في تطبيق مفهوم الدبلوماسية المائية يرجع لعدة عوامل يلي ذكرها فيما يلي .

الفرع الثاني : عوامل نجاح التجربة الأوربية في تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين

تبين التجارب الدولية إمكانية تحقيق النجاح النسبي في مجال التعاون الدولي بين الدول المتشاطئة لنهر دولي معين ، وبهذا الخصوص استطاعت التجربة الأوربية تحقيق نجاح نسبي في مجال التعاون الدولي نتيجة تفعيل آلية الدبلوماسية المائية في حوض نهر الراين ، وقد ساهمت عدة عوامل في نجاح النموذج الأوربي ، نذكر أهمها :

أولا : العوامل الدولية

لعب العامل الدولي دورا هاما في تحفيز ودفع العجلة لتحقيق التعاون الدولي من خلال تطبيق الدبلوماسية المائية بكل صورها كالتفاوض والوساطة والتحكيم القضائي وغيرها من الصور . وفي ظل التوجه الدولي لإدراج البعد البيئي وحماية البيئة بمختلف عناصرها وتزامنا مع ظهور استخدامات جديدة لمياه الأنهار بات التعاون الدولي أمرا حتميا خاصة مع توجه الدول الأوربية إلى انتهاج نهج حماية البيئة والتنمية المستدامة وهذا بتفعيل الدبلوماسية المائية في أحواض الأنهار الأوربية المشتركة ومنها نهر الراين . وفي هذا الشأن أقر الاتحاد الأوربي بإمكانية أن تحل دبلوماسية المياه قضايا خارج التعاون في مجال المياه العابرة للحدود ، أداة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار[35] .

ثانيا : التعاون الدولي وفعاليته

إن مدى فعالية آليات التعاون تظهر من خلال تحقيق الهدف من التعاون ، ويتبين لنا من التجربة الأوربية أنها قد امتازت بفعالية جميع آليات التعاون ، حيث تميزت الأطر القانونية والمؤسسية وكذا المشروعات المشتركة الخاصة بحوض نهر الراين بالكفاءة والفعالية ، بحيث أن التعاون الدولي وصل لدرجة التكامل ، وأن التعاون امتد ليشمل دولا غير متشاطئة وتستفيد من تلك الموارد المائية ، بمعنى أن التعاون المائي يشمل التعاون الدولي بمختلف صوره ويركز على كيفية زيادة الموارد المائية والتوصل لحلول مربحة للجانبين تتجاوز المفاوضات حول كمية المياه وحصصها من خلال التطرق إلى كيفية توزيع الفوائد من استخدام المياه[36] .

ثالثا : الخطط والرؤى الإستراتيجية للدول المتشاطئة لحوض النهر

يعد الخطط والاستراتيجيات أحد الركائز والمقومات الفعالة لتحقيق النجاح في تفعيل الدبلوماسية المائية في الأحواض النهرية ، وبهذا الخصوص فإن من أسباب وعوامل نجاح التجربة الأوربية الخاصة بحوض الراين هو أنها اعتمدت على خطط ذات أبعاد استراتيجية ، وظهر ذلك جليا لاسيما في" رؤية 2020 " المعروف ببرنامج التنمية المستدامة لنهر الراين[37] و الذي يعد من أهم البرامج الفعالة التي تدار بها موارد نهر الراين .

ومما سبق يتضح لنا أن الآليات القانونية والمؤسسية الخاصة بحوض نهر الراين قد لعبت دورا هاما ومحفزا على التعاون المائي الدولي ، وبالتالي ساعدت على تفعيل الدبلوماسية المائية في نهر الراين .

الخاتمة :

خلاصة هذه الدراسة أن مياه الأنهار الدولية ليست دائما سببا من أسباب النزاع بين دول الحوض الواحد ، بل قد تكون سببا من أسباب التعاون والتنمية إذا تمت إدارتها وفق منهج دبلوماسي كبديل لحل وتسوية النزاعات حول المياه الدولية ، وبما يحقق التكامل وهذا في ظل وجود أطر قانونية ومؤسسية تحكم عملية التعاون الدولي في أحواض الأنهار الدولية وهذا ما تم تطبيقه في حوض نهر الراين . حيث كانت التجربة الأوربية في تفعيل الدبلوماسية المائية كنهج لإدارة نهر الراين من النماذج الرائدة والناجحة التي وصلت - ومن خلال إيجاد آليات قانونية ومؤسسية وإتباع أدوات دبلوماسية قانونية - لتحقيق التعاون الدولي في تطبيق وتفعيل آلية الدبلوماسية المائية بين دول حوض نهر الراين .

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج منها :

- أن المياه الدولية كمياه الأنهار الدولية ليست دائما سببا من أسباب النزاع بين الدول الحوض النهري الواحد بل يمكن أن تكون سبب من أسباب التعاون والتنمية إذا تمت إدارتها بطريقة مثلى
- أن الدبلوماسية المائية تساعد على بناء التعاون وتحقيق الأمن المائي ، إذ يمكن للقضايا المائية أن تكون نواة لتحقيق التكامل من خلال إتباع القواعد القانونية وتكامل مؤسساتي .

أهم التوصيات :

توصلت الدراسة لبعض التوصيات التي من شأنها خدمة الهدف التعاوني بين الدول النهرية المتشاطئة والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجالات ، منها :

أولا : المجال الدبلوماسي

1 – لابد من إتباع استراتيجيات " دبلوماسية المياه " كإجراء لحل قضايا المياه في أي حوض نهري يشهد صراع أو نزاع مائي .

2 – تكثيف الجهود على المستوى الرسمي أو غير الرسمي لتعزيز التواصل مع كافة الدول المتشاطئة لحوض نهري ما عن طريق تفعيل الدبلوماسية الشعبية وتعزيز الزيارات على المستويات الشعبية (الأحزاب السياسية ، المجتمع المدني ، ..) .

3 – وضع خطة عمل للدبلوماسية المائية وإتباع آليات فعالة مثل إنشاء مراكز إستراتيجية للدبلوماسية المائية .

4 – العمل على إرساء التعاون بين القائمين على شؤون إدارة الأحواض النهرية بالدول المتشاطئة من أجل إحتواء أي خلاف قد يحدث بين دول الحوض النهري والعمل على الإدارة الجيدة وتدعيم التعاون المائي تحقيقا للتكامل .

ثانيا : في المجال القانوني والمؤسسي

1 - إنشاء مؤسسات متخصصة في برامج المياه تهتم بالمجتمع على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، يتم من خلالها إلى صنع القرارات ووضع السياسات الصحيحة ، وتعمل على إيجاد حلول للنزاعات التي قد تحدث .

2 – دراسة نماذج أحواض الأنهار الدولية وتغيراتها المؤسسية ، وكيفية موائمتها مع تحديات القران 21 .

3 – التصديق على الاتفاقيات النهرية لاسيما منها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 . مع وضع أليات قانونية للحماية في أوقات الحروب والحالات الطارئة .

4 – التنسيق الدائم بين الدول وكافة المؤسسات المختلفة داخل كل دولة فيما يخص قضايا الحوض النهري المشترك لتحقيق التعاون الأمثل وتجنب وقوع النزاعات .

ثالثا : في المجال الاجتماعي والاقتصادي

1 – توعية وتثقيف الشعوب داخل الدول النهرية المتشاطئة بأهمية المياه ن وضرورة تجنب الصراع بما يشكل تهديدا للأجيال .

2 – الحاجة إلى تغيير السلوك البشري وتعزيز قيمة العمل الجماعي وتحقيق التعاون بين جميع المؤسسات والهيئات داخل كل دولة وبين الدول النهرية المتشاطئة .

3 – تفعيل دور التجمعات الإقليمية في متشاطئة بإقامة شراكات تنموية والقيام بالاستثمارات مما يعزز الدور التنموي وكذا فاعليته .

4 – القيام بمشروعات مشتركة بين الدول النهرية المتشاطئة وتفعيلها ، وهذا عن طريق وضع إستراتيجية اقتصادية لتفعيل التعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة بين دول الحوض النهري والتنسيق بينها بما يحقق التكامل ، ويعزز تفعيل الدبلوماسية المائية ونجاحها .

5 – إعداد خطط تنموية في المجالالت الاقتصادية كالزراعة والطاقة وإنشاء شبكات الطرق بما يحقق التكامل والاكتفاء داخل الدول النهرية المتشاطئة .

الهوامش:

[1] Ruben Vav and Van Rood , « Water diplomacy : Aniche for Nether lands ? « , Netherlands institute of international Relation , 2011 , page 02 .

[2] Benjamin Pohl , » The Rise of Hydro – Diplomacy strengthening foreignpolicy for transboundary waters « , Federal Foreign Office , 2014, page19 .

[3] Marko Keskinsen , Erik Salminen , Juho Haapala , » Water Diplomacy Paths , Journal of Hydrology , vol.602,no.1 (July 2021), pp 200-201 .

[4] LawrenceSusskind and Shafiqul Islam , Science and Diplomacy , « ater diplomacy : creating value and building trust in transbandary water negotiations « , Vol .1 , No .3 , 2012 , Avilable on : www.sciencediplomacy.org . Browsing history : September ,05,2024 .

[5] Benjamin Pohl , « The Rise of Hydro-Diplomacy strengthening foreign policy for transboundray waters « , Federal Foreign Office , 2014 , page 3 .

[6] Sharmila L.Murty , « Can International Water Law be a Tool for Water Diplomacy « , Journal of International law of Peace and Armed Conflit , Volume 27 , April 2014, pp 16 – 18 .

[7] Ibid , pp 20 - 21 .

[8] Raj Krishn , « The Evoolution context of the bank Policy for Projects on International Water Ways « , pp 31 – 43 .

[9] فيصل عبد الرحمن علي طه ، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني ، الطبعة الأولى ، مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافي ، 2005 . ص179 .

[10] موسى غانم ، فاطمة فالح أحمد ، أخلاقيات التفاوض في المنهج الإسلامي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 21 .

[11] Leentvaar jan , D.rijters Ine , Rhine Case Study « , Technical Documents In Hydrology , PC : CP Series , No.17 . 2003 , p 16 .

[12] Somlyody , L, Application Analysis in Water Pollution Control : Perspectives for Centrl and Eastern Europe . Wat .Sci.tech .No 6, 1991 , pp 73 – 87 .

[13] عامر مصباح ، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة 2010 ، ص 126 .

[14] المسؤولية الدولية عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي ، تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين ، ص 93 ، مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي : https://legal.un.org/ilc/reports/2006/arabic/chp5.pdf . تاريخ التصفح : 05 سبتمبر 2024 .

[15] Berne Convention 1999 , Aviable on : https://www.google.com/search?q=Berne+Convention+1999&oq=Berne+Convention+1999&aqs=chrome..69i57.233j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8 . Browsing history : September ,12,2024 .

[16] Bantita Pichyakorn , « Sustainable DeInternational Watercourses Agreements M The Mekong and The Rhine « , Edward Elgar Publishing , 2002 , p 125.

[17] Christina Leb , « The International Commission for the Protection of The Rine « , IUCN Water Programme , p 126 .

[18] Karoline Helldorff , EU Regulatory Framwork on Flood Management Transboundary Rivers , Univerity Gent : Faculty of Law , 2013 . p 8 – 10 .

[19] Leentvaar jan , D.rijters Ine , Op.Cit . p 05 .

[20] Karl A. Sinnhuber And Alice F.A . Mutton , « Rhine River « , Aviable on : https://www.britannica.com/place/Rhine-River . Browsing history : September ,12,2024.

[21] Leentvaar jan , D.rijters Ine , Op.Cit . p 06 .

[22] Ibid . p 06 .

[23] اتفاقية حماية نهر الراين لعام 1963 ، مأخوذة من الموقع الإلكتروني التالي : https://www.iksr.org/en/icpr/legal-basis/convention . تاريخ التصفح : 10 سبتمبر 2024 .

[24] Christina Leb , « The International Commission for the Protection of The Rine « , IUCN Water Programme , p 01 .

[25] كريستوفر براشيه ودانيال فالنسويلا ، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود ، الوكالة الفنسية للتنمية ، 2012 . ص 26 .

[26] مي الصايغ ، " السلام الأزرق " في نهر الراين ، كيف نستلهم تجربتكم ، مقال منشور على الرابط التالي : http://www.alijoumhouria.com/news/index/97674 . تاريخ التصفح : 02 سبتمبر 2024 .

[27] International Commission for the Protection of the Rhine , « Rhine 2020 : Program on the Sustainable Development of the Rhine « , ICPR , 2001, p 5 .

[28] The Rhine River received the European River Award in 2013 , Aviable on : https://www.eea.europa.eu/highlights/river-rhine-commended-for-river . Browsing history : September ,10,2024 .

[29] European River Prise , Available on : http://www.riverfoundation.org.au/ . Browsing history : September ,12,2024 .

[30] The International Commission for the Protection of the Rhine and other stakeholders in the Rhine Basin have successfully implemented urban wastewater management strategies. Aviable on : https://www.dutchwatersector.com/news/rhine-river-commission-wins-europes-first-river-prize . Browsing history : September ,10,2024 .

[31] سمير جسام راضي ، البنيوية في العلاقات الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، السنة الجامعية 2009 – 2010 . ص 13 .

[32] حسن عبد الله جوهر ، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية ، السياسة الدولية ، العدد 152 ، أبريل 2002 ، ص 60 .

[33] Elivira Bobekova , Conflit management of riparian disputes and the role of third parties in transboundary river cooperation in Asia and Africa , prepared for presentation at the annual convention of the international Studies Association , Montreal , Canada , 16-19 March 2011, p 1 .

[34] International Commission for the Protection of the Rhine , « Rhine 2020 : Program on the Sustainable Development of the Rhine « ,Op.Cit, p 5 .

[35] Council of the European Union , Water in Diplomacy Confirms EU's Commitment to Enhanced EU Engagement (Brussels : 19/11/2021) , Aviable on : https://bit.ly/46rIY32 . Browsing history : September ,12,2024 .

[36] حسام حسين ، زوي كامبل ، وآخرون ، دبلوماسية المياه : ما أهميتها ؟ وكيف تعمل ؟ ، سياسات عربية ، العدد 62 ، المجلد 11 ، مايو 2023 . ص 15 .

[37] Programme « Rhine 2020 », Aviable on : https://www.iksr.org/en/icpr/rhine-2020 . Browsing history : September ,12,2024 .